مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٩٦

الجمعة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كرافت/السيد باركن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد بوبوليسيو باردواليس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الجار الله
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدميْ الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة رجاء التلّي، المؤسسة المشاركة والمديرة المشاركة لمركز المجتمع المدني والديمقراطية.

ينضم السيد بيدرسن إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عام، اعتقد كثيرون أن الصراع السوري يوشك على الانتهاء. غير أن الأشهر الـ ١٢ الماضية شهدت موجة متواصلة من العنف تخللها تصعيد ما زال مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من المناطق السورية، مثل الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب. كما أن الجماعات الإرهابية المحظورة لم تهزم بعد ولا تزال تشكل تهديدا أمنيا كبيرا. وكل ذلك بمثابة تذكير دائم مؤلم بأن الحاجة إلى عملية سياسية شاملة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. واليوم، أود أن أبدأ بتزويد المجلس بآخر المستجدات عن أحد جوانب هذه العملية – اللجنة الدستورية.

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت المجموعة صغيرة المنبثقة من اللجنة الدستورية التي يقودها ويملك زمامها السوريون اجتماعها الثاني. وقبل الوصول إلى جنيف. طلبت من كل الرئيسين المشاركين أن يطرح مقترحات بشأن جدول أعمال الاجتماع الثاني، بما يتماشى مع المعايير المرجعية والنظام الداخلي الأساسي. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل إلي الرئيس المشارك الذي عينته هيئة المفاوضات السورية خطة عمل مقترحة من ١٠ عناوين دستورية، فضلا عن جدول أعمال يركز على ديباجة الدستور والمبادئ الأساسية للدستور. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح الرئيس المشارك الذي عينته الحكومة السورية جدول أعمال فيما يتعلق بالركائز الوطنية، أي الركائز الوطنية محل اهتمام الشعب السوري. وفي الوقت نفسه، أصر الرئيس المشارك المعين من قبل الحكومة على أنه لا يمكن مناقشة المسائل الدستورية إلى أن تتم مناقشة تلك الركائز الوطنية. ومن جانبه، قال الرئيس المشارك التابع لهيئة المفاوضات السورية إن الركائز الوطنية يمكن أن تناقش، شريطة أن يحدث ذلك في سياق المعايير المرجعية والنظام الداخلي الأساسي المتفق عليهما أو في إطار جدول أعمال المبادئ الدستورية الأساسية.

وخلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سعيت، بما يتماشى مع ولايتي ويتسق مع القيادة والملكية السورية للعملية، إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بين الرئيسين المشاركين والتقريب بين وجهات نظرهما. وأجرينا مناقشات جدية في هذا الصدد. وطرحت صيغ مختلفة كان يمكن أن تمكن كلا الجانبين من طرح القضايا التي تهمهما على الطاولة ومناقشتها في نطاق ولاية اللجنة الدستورية. غير أنه بحلول نهاية الأسبوع كان من الواضح أنه لن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء، وأن اجتماع المجموعة الصغيرة غير ممكن. وخلال ذلك التعليق،

لم أبرح أركز على تيسير الاتفاق على جدول أعمال للاجتماع المقبل للمجموعة الصغيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، آمل أن أتمكن قريبا من التشاور بشكل مباشر مع الحكومة السورية في دمشق، وكذلك مع هيئة المفاوضات السورية.

ولم يبرح فريقي أيضا على اتصال مع وفد الثلث الأوسط للمجتمع المدني، وأنا على استعداد لمساعدته على نحو ما حددت في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8674). وقد اجتمعت أيضا مع أصحاب المصلحة الدوليين فيما يتعلق بجميع الجوانب الأخرى لتلك العملية. في الشهر الماضي، اجتمعت مع وزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا وإيطاليا والأردن والجزائر، فضلا عن مسؤولين كبار من الولايات المتحدة وفرنسا وإيران وألمانيا، وأعربوا جميعا عن دعم جهود الوساطة التي أقوم بها. ويحدوني الأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق بسرعة على جدول أعمال يتماشى مع المعايير المرجعية والنظام الداخلي الأساسي للجنة الدستورية. وفي الظروف الراهنة، ومع عدم وجود جدول أعمال متفق عليه، فإنني لا أرى أي سبب يدعو إلى عقد اجتماع آخر للمجموعة الصغيرة.

عندما قدمت إحاطتي الأخيرة للمجلس، كنا قد اختتمنا للتو اجتماعا افتتاحيا ناجحا للجنة الدستورية. من الواضح أن الاجتماع الثاني مختلف تماما من حيث المضمون والأسلوب، لكن الخلاف على جدول الأعمال أمر معتاد في أي عملية سياسية. غير أنني أعتقد أن هناك العديد من الدروس التي يمكننا استخلاصها من تجربة الاجتماع الثاني. اسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث تجارب.

أولا، إن اللجنة الدستورية هشة وستظل كذلك. ويتوقف تحقيق التقدم على الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية، وهما الجانبان اللذان جعل اتفاقهما إنشاء اللجنة الدستورية ممكنا، بما يتيح لأعضائها العمل بشكل مهني بشأن المسائل الدستورية ودون فصل أنفسهم عن عمل أولئك الذين جرى ترشيحهم. اللجنة الدستورية بحاجة إلى الرعاية والدعم الحقيقي إذا أريد لها النجاح. وتلك هي مسؤولية الأطراف السورية. وللجهات الدولية صاحبة المصلحة أيضا دور تؤديه. وأعلم أن بوسعي أن أعول على دعم المجلس في هذا الصدد.

ثانيا، أي جدول أعمال مقترح يجب أن يمتثل للمعايير المرجعية والنظام الداخلي الأساسي المتفق عليه بين الحكومة والمعارضة. وهذا يعني أن جميع القضايا مفتوحة للمناقشة داخل اللجنة، دون شروط مسبقة ودون النظر في مسألة تتوقف نتيجتها على تسوية مسألة أخرى. وهو يعني أيضا أن هذه المسائل ينبغي أن تصاغ وتدرج تحت عنوان دستوري. لقد كلفت اللجنة الدستورية بالاتفاق على إعداد وصياغة مشروع الإصلاح الدستوري كإسهام في التسوية السياسية. وإن قدر للجنة الدستورية تحقيق ذلك، يجب أن تركز على ولايتها الدستورية.

ثالثاً، إن الجولة الثانية إنما تؤكّد على الحاجة إلى عملية سياسية أوسع نطاقاً وشمولاً. وقد أعادت الحكومة والمعارضة التأكيد من جديد على ذلك حين اتفقتا على الإطار المرجعي والقواعد الإجرائية الأساسية بشأن الحاجة إلى عملية سياسية واسعة النطاق للمضي قدماً في بناء الثقة والاطمئنان وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي الواقع، أعتقد أنه على الرغم من أن اللجنة الدستورية لا يمكن أن تحل الأزمة، فإنها يمكن أن تساعد على تعزيز الثقة بين الأطراف ما يمكن أن يفتح الباب أمام عملية واسعة النطاق. ويمكن لهذه العملية الواسعة النطاق أن تُسهم بالمثل على نحو إيجابي في الأعمال المتعلقة بالمسائل الدستورية.

وأعتقد أنه لكي تكون العملية السياسية مجدية وأوسع نطاقاً فإنها يجب أن تشتمل على إجراءات ملموسة، مثل إحراز تقدم في الإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. ويظلّ من دواعي الإحباط الكبير بالنسبة إلي عدم حدوث أي تحرّك مجدٍ بشأن هذه المسألة. وسأواصل أنا ونائبتي

التواصل مباشرة مع الأطراف السورية، وكذلك مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. كما أننا سنظلّ ملتزمين بالإسهام بنشاط في جهود الفريق العامل الذي أنشئ للتعامل مع تلك المسألة. وفي هذا السياق، اجتمعتُ مع مسؤولين كبار من روسيا وتركيا وإيران في نور سلطان الأسبوع الماضي، حيث ركزت، فضلا عن مناقشة قضايا أخرى، على ضرورة تجاوز مبدأ ”واحد مقابل واحد“ والمضي قدما في الإفراج عن الأطفال والنساء والمرضى على نطاق مجد.

وينبغي أن يكون وقف تصاعد العنف ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الركيزتين لعملية سياسية أوسع نطاقاً. وقد شهدت المنطقة الشمالية الغربية من سورية تصاعداً للعنف يبعث على القلق العميق في الأيام الأخيرة. وقدّمت مساعدة الأمين العام مولر إحاطة إلى المجلس بالتفصيل أمس (انظر S/PV.8694) عن المعاناة الرهيبة للمدنيين هناك. إن التكاليف الإنسانية المدمّرة لشن هجوم عسكري كامل النطاق بالنسبة لثلاثة ملايين شخص يعيشون في الشمال الغربي من سورية هو ثمن لا يستطيعون تحمّله ببساطة. ويجب على جميع الأطراف التهدئة على وجه السرعة.

ولا يزال المدنيون يعانون في شمال شرقي سورية، حيث لا تزال الحالة الأمنية متقلبة، حتى وإن كانت أهدأ مقارنة بالأيام والأسابيع التي تلت بدء عملية التدخل التركي فيها. ومن المهم للغاية احترام تفاهمات وقف إطلاق النار التي تم التفاوض بشأنها بين الجهات الفاعلة هناك وأن تؤدي إلى استمرار تخفيف حدة أعمال العنف. ولا تزال الحالة الأمنية في جنوب سورية مضطربة أيضا وينبغي التصدي لها.

كما أن مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن أمر حتمي أيضاً من خلال اتباع نهج تعاوني، يكفل حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما هو الحال دائماً، وبينما تظل الحالة الأمنية هي الخطر الأكثر تدميراً، يواجه السوريون أيضاً صعوبات اقتصادية متزايدة، بما فيها تلك الناتجة عن نقص السلع الأساسية والفقر المترسخ. ولا بد في نهاية المطاف من عملية أوسع نطاقاً لمعالجة ذلك أيضاً. وينبغي أن تكفل العملية الأوسع نطاقاً احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها واستعادة كل ذلك في نهاية المطاف، وينبغي أن تحقق مصالحة حقيقية وأصيلة وطويلة الأجل.

ويجب أيضاً أن تكون العملية الأوسع نطاقاً شاملة للجميع. وسنواصل التشاور مع ”المجلس الاستشاري للمرأة السورية“ بشأن الشواغل والأولويات المتنوعة للنساء السوريات ونظرتهن لحل سياسي مستدام وشامل. ويجب إشراك المجتمع المدني السوري بشكل كامل في أية عملية أوسع نطاقاً. وفي نهاية المطاف، ينبغي للعملية أن تساعد على تهيئة بيئة محايدة يسودها الأمن والهدوء بما يساعد على العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين إلى مواطنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارونها؛ بيئة يمكن فيها لدستور جديد، يُعتمد بموافقة شعبية، أن يتمثّل حقيقة في المؤسسات وفي الممارسة العملية؛ بيئة يمكن فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وأن تشمل هذه الانتخابات من هم في الشتات وتُدار تحت إشراف الأمم المتحدة، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتمسّ العديد من هذه القضايا وضع الدستور ويمكن مناقشة بعضها في إطار دستوري، ولكن ليس من المرجّح أن تحل عملية وضع الدستور في حدّ ذاتها هذه القضايا بطريقة تلبّي الشواغل الملحّة والمشروعة للشعب السوري. وما زلتُ مقتنعاً بأن نموذج اتخاذ خطوات مقابل أخرى يمكن أن يُساعد في حدوث تقدم عملي – أي بمعنى خطوات تُتخذ على نحو متبادل وتبني الثقة والاطمئنان في أوساط السوريين وبين السوريين والمجتمع الدولي. وما زلتُ ألحّ على ذلك في جميع لقاءاتي بالأطراف السورية والجهات الدولية المعنية. وأواصل بذل مساعيّ الحميدة

في هذا الصدد وما زلت أؤيد عقد شكل دولي جديد للجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

إن هذه هي إحاطتي الأخيرة في العام الأول لي بصفتي مبعوثاً خاصاً. وعندما قدّمت أول إحاطة لي للمجلس (انظر S/PV.8475)، قلت إن أولوياتي هي الحوار المستمر مع الحكومة السورية والمعارضة وإطلاق اللجنة الدستورية بوصفها وسيلة لفتح الأبواب الموصدة وتوسيع نطاق الحوار مع المجتمع المدني واتخاذ إجراءات بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين وإجراء مناقشات دولية دعماً للتوصل إلى حل سياسي. وتظل هذه أولوياتي، ولكن الوقت قد حان الآن لتحديثها.

فقد أُطلقت اللجنة ولكنها بحاجة إلى العمل على وجه السرعة وبشكل مستمر لتحقيق نتائج ومواصلة التقدم. وأُعرب عن تقديري للحوار المفتوح والمباشر مع الطرفين السوريين، ولكن إذا أردنا أن نرتفع بذلك إلى المستوى التالي، فسيتعين علينا معالجة الطائفة الكاملة من المسائل. ويجب أن نُمكّن من تخفيف حدة التوتر على نحو يؤدي إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلد، فضلاً عن اتباع نهج تعاوني مشروع لمكافحة الجماعات الإرهابية المسجّلة. وكجزء من الحوار، يجب أن نستنهض الهمم لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين.

وأعتقد أن كل ذلك يمكن أن يتبلور لصالح جميع السوريين من خلال اتباع نهج اتخاذ خطوات مقابل أخرى، وأعتقد أن جزءاً رئيسياً من ذلك يتمثل في تعميق المناقشات الدولية وفي بلورة صيغة دولية جديدة لدعم هذه العملية. ونعلم أن لا شيء من هذا سيكون سهلاً، وسأواصل التعويل على المشاركة الكاملة للأطراف السورية والدعم الكامل من المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة التلّي.

السيدة التلّي (*تكلمت بالإنكليزية*): عندما كان عمري ١٢ سنة، اختُطف أبي، جريس التلّي، وهو مدرّس متقاعد والمعيل الوحيد لأسرتي، على يد فرع الأمن السياسي في دمشق. وقد عُذّب لمدة سنة في ذلك الفرع، ونُقل إلى سجن عدرا ثم إلى سجن تدمر السيئ الصيت. وبعد تسع سنوات، أي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أُفرج عن أبي بموجب عفو رئاسي.

هذه القصة هي قصة آلاف من السوريين قبل النزاع وفي خلاله. إن من الصعب وصف المعاناة التي مرّ بها السوريين من النساء والرجال والفتيات والفتيان في السنوات التسع الماضية. هل أتكلم عن القصف، أم التجويع حتى الموت تحت الحصار، أم عن الأسلحة الكيميائية، أم عن التغييرات السكانية القسرية، أم عن القصف العشوائي للمنازل والمستشفيات والمدارس؟ لقد شُرّد أكثر من نصف السكان، سواء داخلياً أو أجبروا على الرحيل إلى خارج البلد. واعتُقل عشرات الآلاف وعُذبوا.

إن الحكومة السورية طرف رئيسي، جنباً إلى جنب مع العديد من الأطراف، في تحمل المسؤولية عما آل إليه الوضع في سورية. غير أنه مع اقتراب الأزمة السورية من عامها التاسع، وفي الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، آن الأوان الآن لوضع حد لمعاناة الشعب السوري.

وأدعو مجلس الأمن، باسم الأغلبية الصامتة من السوريين، إلى العمل معا ومع السوريين لإيجاد حل مستدام استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن المنظمات غير الحكومية السورية، مثل المركز المعني بالمجتمع المدني والديمقراطية، وشركاءنا يعتقدون أن التوصل إلى حل سياسي ليس أمرا عاجلا وضروريا فحسب، بل ممكنا أيضا. ولذلك، عرضت أمام المجلس اليوم خارطة طريق مكونة من ست نقاط لإنهاء المأساة السورية.

أولا، يجب إنهاء جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي السورية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

ثانيا، يجب أن نحسن ظروف الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، وتقديم الدعم لهم، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية التي تقدمها جميع الأطراف. ويجب تشكيل لجنة مستقلة للأمم المتحدة، بمشاركة المجتمع المدني السوري، للإشراف على العودة الطوعية والآمنة للاجئين والمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية أو الأماكن التي يختارون الذهاب إليها.

ثالثا، يجب تشكيل لجنة متخصصة مراعية للاعتبارات الجنسانية، تحت إشراف مجلس الأمن، لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالمحتجزين السوريين للإشراف على معاملتهم والتغلب على الآثار السلبية لاحتجاز جميع المحتجزين في سورية، ودعم الإفراج عن جميع المحتجزين والمختطفين، والكشف عن مصير الأشخاص المحتجزين والمختفين قسريا، وتقديم كل الدعم اللازم للأشخاص المحتجزين والمختطفين، فضلا عن أسرهم.

وترمي هذه النقاط الثلاث الأولى إلى بناء ثقة السوريين ليس فقط في العملية السياسية، بل في مجلس الأمن أيضا.

رابعا، نسعى إلى تشكيل فريق عامل دولي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لدعم جهود المبعوث الخاص إلى سورية، السيد بيدرسن، في العملية السياسية الشاملة، بما في ذلك العملية الدستورية، وتوفير بيئة آمنة ومحايدة ومواتية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية وفقا لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكل هذا من شأنه أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

خامسا، يجب أن ندعم التوصل إلى اتفاق سياسي بين مختلف الأطراف، بمشاركة مباشرة من المرأة السورية والمجتمع المدني، وفقا للمعايير التالية: إنشاء آليات العدالة والمساءلة التي تكفل حقوق الضحايا؛ والفصل بين السلطات وإعادة تخصيص الصلاحيات بشكل سلمي على أساس نتائج المفاوضات؛ وضمانات التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وضمان جميع الحريات، بما في ذلك حرية الدين والتعبير وتكوين الجمعيات؛ والتمكين من تشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في سورية؛ وبناء هوية سورية مشتركة على أساس التنوع من خلال ضمان حقوق السوريين من جميع الطوائف، والأديان، وأنواع الجنس، والأعراق، والإثنيات.

سادسا وأخيرا، يجب التخطيط والإعداد لتحقيق التنمية المستدامة وإعادة الإعمار في سورية، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية سورية فعالة بشأن المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. كما يجب إدراج الشباب على أساس القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). ويمكن أن يبدأ تنفيذ تلك الخطط حالما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العملية الانتقالية.

وأناشد أعضاء المجلس أن يعملوا معا بوصفهم مجلس أمن موحد لتنفيذ تلك التدابير واتخاذ إجراءات لإنهاء معاناة الملايين من السوريين. ونتطلع إلى دعم المجلس للجهود التي يبذلها المجتمع المدني السوري والنساء السوريات العاملات في مجال بناء السلام من خلال الاستماع إلى أصواتهم، بشكل مباشر ودائم، في كل اجتماعات الأمم المتحدة بشأن سورية.

وبعد كل ما حدث في سورية، أشعر أنني محظوظة لأنني تمكنت من زيارة والدي عدة مرات في السجن وأعرب عن الامتنان للإفراج عنه بعد تسع سنوات من الحبس. وقد جئت اليوم، بعد ١٩ عاما، إلى مجلس الأمن لأطلب مساعدته في تأمين الإفراج عن جميع المعتقلين في سورية. فينبغي أن يمنح آلاف الأطفال السوريين فرصة لرؤية آبائهم مرة أخرى. وينبغي أن يمنح هؤلاء الأطفال السوريين القدرة على الشعور بالسعادة ونحن نقف على عتبة عام جديد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة التلّي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد الجار الله (الكويت): نتقدم بالشكر للمبعوث الخاص، السيد غير بيدرسن، على إحاطته الإعلامية القيمة والهامة. كما نشكر السيدة رجاء التلّي على إحاطتها الإعلامية لنا.

قبل عدة شهور قليلة، شهدنا جميعا بارقة أمل تحققت للشعب السوري الشقيق بشكل خاص، وللمجتمع الدولي بشكل عام، تمثلت في الاتفاق على القوائم النهائية للجنة الدستورية، وعقد أول جولة من اجتماعاتها في جنيف، بقيادة وملكية سورية، وبتيسير من الأمم المتحدة. الأمر الذي يعد محطة محورية في مسار العملية السياسية، وأساسا للانطلاق نحو محطات أخرى هامة، كما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية بموجب هذا الدستور، وبإشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع السوريين، بمن فيهم من هم بالخارج.

وعلى الرغم من تعثر الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية نتيجة عدم الاتفاق على جدول الأعمال لتباين وجهات النظر حول الأولويات والتفاصيل، إلا إننا لا نزال نأمل، وبدعم من المبعوث الخاص بيدرسن، أن تتمكن الأطراف السورية من التوصل إلى اتفاق حياله، بغية الوصول إلى تفاهمات حول الدستور السوري وغيره من المحطات السياسية الأخرى التي نص عليها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وندعو الأطراف السورية إلى وضع مصلحة الشعب السوري الشقيق نصب أعينها، والعمل على تمكينه من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته، وتحافظ على وحدة الأراضي السورية واستقلالها وسيادتها وسلامتها. فتباين وجهات النظر بين أطراف ذاقت مرارة ٨ سنوات نزاع دموي أمر طبيعي ومتوقع، إلا إن ما يقلقنا هو أن تلقي التطورات العسكرية المتسارعة على الأرض بظلالها على العملية السياسية، وتحديدا على أعمال اللجنة الدستورية.

ولا بد أن تصاحب العملية السياسية السورية تدابير لبناء الثقة بين الأطراف لضمان استدامتها ونجاحها. ولعل أبرز تلك التدابير هو تحقيق تقدم حقيقي وملموس في ملف المعتقلين والمفقودين، والسماح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون. ونذكر هنا مجلس الأمن بأنه اعتمد في شهر حزيران/يونيه الماضي القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة. ويتعين العمل على تنفيذ هذا القرار في مناطق النزاع حول العالم، بما فيها سورية.

كما نؤكد على أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في سورية وضمان عدم الإفلات من العقاب، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق سلام مستدام دون تحقيق العدالة.

إن ما يقلقنا الآن، مع تسارع العمليات العسكرية في شمال غرب سورية، أن تتصاعد حدتها ويكون ثمن ذلك سقوط مزيد من الضحايا المدنيين. لذا نجدد إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان، كما ندين كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وفي ذات الوقت، نجدد التذكير بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي، بأي شكل من الأشكال، أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز، والتناسب، والاحتراز وحماية المدنيين والمرافق المدنية.

ونذكر بما سبق أن حذرت منه الأمم المتحدة أن أي عملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة إدلب قد تؤدي إلى أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، ندعو إلى ضرورة وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سورية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٤٠١

(٢٠١٨). وفي سياق متصل، ندين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة وأراضي سورية، والتي تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون والدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) المتعلق بفصل القوات بين الجانبين. وطالما تحدثنا عن الانتهاكات الإسرائيلية، فلا بد لي أن أجدد التأكيد على أن الجولان هي أرض عربية سورية محتلة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة أمر مرفوض ويخالف ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وفي الختام، وبما أن هذه آخر جلسة مجدولة بشأن المسار السياسي السوري تشارك فيها دولة الكويت خلال عضويتها في مجلس الأمن، فإنني أود أن أغتنم هذه المناسبة لأشيد بالجهود التي يبذلها السيد بيدرسن منذ توليه هذا المنصب في مطلع هذا العام. مؤكدين له بأنه يمكنه الاعتماد على دعم دولة الكويت الكامل حتى بعد انتهاء عضويتها. ونأمل أن ينجح في مهمته الصعبة في تسيير عملية سياسية تساهم في إعادة الاستقرار والأمن إلى سورية، البلد العربي العزيز ذي التاريخ والثقافة العريقة، الذي نكن له كل المودة والتقدير والاحترام.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إليكم جميعا على ما حظينا به من ترحيب بالأمس ومن إشادة ببلدي الكويت وبدورها في إطار المجتمع الدولي خلال عضويتها غير الدائمة على مدى عامين. مُقدراً الدعم الذي وجدناه والتعاون الذي عملنا في إطاره معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص السيد بيدرسن والسيدة التلّي على إحاطتيهما.

إننا نشعر بخيبة الأمل لاتباع النظام السوري، مرة أخرى، في الاجتماع الأخير للّجنة الدستورية، استراتيجية العرقلة والتأخير والمناورات التكتيكية. وما يسبب مزيدا من الإحباط هو أنه يقوم بذلك بعد أن كانت الجولة الأولى أكثر نجاحا مما توقع الكثيرون. وللأسف، فإنه سلوك كثيراً ما شهدناه على مدى السنوات الماضية – إذ يريد النظام تجنب الخوض في أي نقاش حقيقي وملموس من خلال إجراء مناقشات مصطنعة بشأن بنود جدول الأعمال. وللأسف، يترافق ذلك مع تصريحات بشار الأسد المتكررة التي ينأى فيها بنفسه عن اللجنة الدستورية. ولذلك، نحث النظام السوري بشدة على وقف أعمال العرقلة، والالتزام أخيراً التزاما كاملا بالعملية الدستورية.

وتبين الحالة الراهنة أن استهلال اللجنة الدستورية هو مجرد خطوة أولى صوب التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن من شأن اجتماعاتها أن تساعد على بناء قدر من الثقة وأن تفسح من ثم المجال للعملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، لا بد لجميع الأطراف أن تشارك فيها بجدية لكي يتحقق ذلك.

فلا يمثل إنشاء اللجنة الدستورية في حد ذاته عمليةَ الانتقال السياسي التي دعا إليها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). بل نحن بحاجة إلى عملية سياسية حقيقية برعاية الأمم المتحدة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير فعلي في سورية وإلى إنشاء نظام في مرحلة ما بعد النزاع يحقق آمال الشعب السوري المشروعة في السلام والأمن.

إن ألمانيا ثاني أكبر جهة مانحة على الصعيد الثنائي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بمسألة إعادة الإعمار، فإن موقفنا يظل ثابتا. فلن تقدم ألمانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساعدة لإعادة إعمار سورية إلا عند الشروع فعلا في عملية انتقال سياسي جامعة، وحقيقية وشاملة للجميع.

وكانت إحاطة السيدة التلّي تذكيرا صارخا بأنه يجب ألا ننسى، في كل مرة نتكلم فيها عن النزاع السوري، أسبابه الجذرية. إذ كانت سياسة العنف الوحشي، والقمع والاضطهاد التي اتبعها النظام السوري، في المقام الأول، سبب هذا النزاع ولا تزال هذه السياسة تحول دون إعادة إحلال السلام وعودة النازحين واللاجئين السوريين إلى ديارهم. وقد احتجز النظام السوري تعسفاً عشرات الآلاف من السوريين الأبرياء لمجرد أنهم تجرؤا على ممارسة حقهم في حرية التعبير. وقام بتعذيب آلاف السوريين الأبرياء حتى الموت لمجرد أنهم تجرؤا على المطالبة بإصلاحات سياسية وبالحرية في سورية. وإنه لأمر مشين نعتُ مواطنين عاديين بالإرهابيين لإيجاد ذريعة للقبض عليهم تعذيبهم.

وتستمر الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاختفاءات القسرية وإعدام المحتجزين خارج نطاق القانون، حتى فيما يسمى بالمناطق التي تمت فيها المصالحة. وإن لجوء النظام السوري على نحو منهجي لأسوأ أساليب التعذيب لَأمرٌ مقيت – فحتى الأطفال ما زالوا في عداد ضحايا التعذيب. يجب على النظام السوري أن يتوقف حالاً عن هذه الأعمال.

وللأسف، منذ اجتماعنا المعقود في بداية آب/أغسطس والمكرس لمسألة المحتجزين والمفقودين (انظر S/PV.8593)، لم يحرز أي تقدم بشأن وضع حدّ لهذه الانتهاكات التي تعدّ من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك، ففي الأشهر الأخيرة، بلغتنا، مرة أخرى، تقارير موثوقة بشأن عدد متزايد من المحتجزين الذين يتمّ نقلهم إلى سجن صيدنايا العسكري السيئ السمعة لإعدامهم من دون محاكمة عادلة. وفي الوقت نفسه، لم يتوصل فريق أستانا العامل المعني بعمليات الاحتجاز والاختطاف في النزاع السوري، للأسف، إلى اتفاق بشأن عملية تبادل للأسرى، ولم يحرز تقدما بشأن هذه المسألة. بيد أن إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة أمر بالغ الأهمية من أجل بناء الثقة. ولذلك، يجب على النظام السوري أن يُبلغ في نهاية المطاف أسر عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين عن مصير أحبائهم، ويسمح للأمم المتحدة أو اللّجنة الدولية للصليب الأحمر بدخول جميع مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته من دون شروط، وللأشخاص المحتجزين بتلقي العلاج الطبي، ويفرج عن جميع السجناء السياسيين والأشخاص المحتجزين تعسفاً، بدءاً بالقصّر والمرضى قيد الاحتجاز. كما ندعو روسيا وإيران إلى استخدام نفوذهما على دمشق في هذا الصدد.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة في إدلب. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات العسكرية المتواصلة، بما فيها الغارات الجوية، في ما يسمى بمنطقة تخفيف التوتر في إدلب ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء احتمال حدوث هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب وما حولها. ونكرر التأكيد على دعوتنا إلى وقف حقيقي ودائم لإطلاق النار، وحماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وندين الغارات الجوية والبرية الأخيرة التي قامت بها قوات النظام السوري وحلفاؤها، وخلفت مزيدا من الضحايا المدنيين.

إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية لا يمكن تبريرها؛ فهي انتهاك للقانون الدولي ويتعين أن تكون جزءا من التحقيق الذي تجريه لجنة التحقيق. ويجب على النظام السوري وحلفائه الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ونحن نشعر بالقلق إزاء وجود ”هيئة تحرير الشام“ وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة في إدلب وإزاء الهجمات التي تشنها، ونتفق مع الرأي القائل بأنه يجب التصدي لدور المنظمات الإرهابية في إدلب. ومع ذلك، فإن مكافحة الإرهاب لا تبرر شن هجمات عشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأود أن أقول كلمة أخيرة بشأن الحالة في شمال شرق سورية. إن خطر زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها لا يزال قائما.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الجهات الفاعلة في الشمال الشرقي إلى التنفيذ الفوري لوقف دائم لإطلاق النار ووقف جميع العمليات العسكرية. كما نشعر بالقلق إزاء تزايد استخدام الأجهزة يدوية الصنع في الأحياء السكنية والأسواق المحلية، وهي تفجيرات تُنفذ أساسا في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات التركية والجماعات المسلحة المرتبطة بها. ونأسف لفقدان الأرواح وندين بشدة أي هجوم عشوائي على المدنيين.

ولا شك في أن خطر عودة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للظهور وارتكابه لأعمال إرهابية في المنطقة وخارجها لا يزال حقيقيا. ونحن ملتزمون بضمان هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة.

كما نرفض أي إعادة توطين للاجئين السوريين في شمال شرق سورية أو في أي جزء آخر من سورية. والواقع أن ذلك لن يشكل عودة آمنة وكريمة وطوعية لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم أو أنه سينتهك حقوق السكان المحليين.

وما زال يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في شمال شرق سورية ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين إليها حاليا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة رجاء التلّي على إحاطتيهما. وأود بصفة خاصة أن أشيد بالسيدة التلّي على التزامها الثابت بإسماع صوت المجتمع المدني السوري وصوت الأغلبية الصامتة التي تعاني وصوت المرأة، التي يجب الاستماع إليها ويجب أن تكون قادرة على المشاركة في المناقشات والقرارات التي تخص بلدها على قدم المساواة مع الرجل.

أود أن أتناول نقطتين. أولا، على أرض الواقع، لا بد من تجميد الجبهات. وهذا أمر بالغ الأهمية لإغاثة السكان المنهكين الذين ينزفون. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء استئناف الهجمات التي يشنها النظام وحلفاؤه في الشمال الغربي، والتي تُظهر دلالات الآن على شن هجوم كبير حيث أدت إلى سقوط ١٦ ضحية من المدنيين أمس. وما زلنا نتابع عن كثب الحالة ونحذر بشدة من شن هجوم كهذا، والذي لن يؤدي إلا إلى تقوية جماعة ”هيئة تحرير الشام“ الإرهابية التي يجب أن نوحد جهودنا ضدها. وعليه، فإنني أرغب في أن أكرر بوضوح النداء إلى وقف الأعمال العدائية الذي سبق وأن أطلقته فرنسا في عدد من المناسبات في القاعة.

وبينما يبدأ فصل الشتاء، فإن شن هجوم سيُفجر الكارثة الإنسانية التي حذرت الأمم المتحدة منها مرارا. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا، كما فعلت أمس، أن فرنسا تدين بشدة الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما المرافق الطبية (انظر S/PV.8694). إن للحرب قواعد يجب احترامها. ومكافحة الإرهاب مسألة ذات أولوية ولكنها لا تبرر انتهاك القانون الدولي الإنساني. فلكي تكون مكافحة الإرهاب فعالة وتسفر عن نتائج دائمة، فإنها يجب أن تتم في إطار احترام القانون. ويشكل ذلك واجبا أخلاقيا وقانونيا وحتمية تشغيلية بالنسبة لجميع الأطراف.

كما أننا ما زلنا متيقظين إزاء الحالة في الشمال الشرقي، حيث يجب عدم استئناف الأعمال العدائية. فاستئناف القتال سيشكل تهديدا للنتائج التي حققها التحالف الدولي بالتعاون مع الشركاء المحليين، والتي كان ثمنها تضحيات كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا لن يؤدي إلا تعزيز تنظيم داعش وسيهيئ أيضا ظروفا مواتية لأزمة إنسانية جديدة.

وتشعر فرنسا بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة في المنطقة الجنوبية الغربية بعد عام ونصف العام من إعادة النظام إخضاعها

لسيطرته. ويستمر تدهور الحالة الأمنية، شهرا بعد شهر، حيث يتجلى عدم الاستقرار المزمن في تزايد الهجمات والاغتيالات. ولم تتحسن الحالة الإنسانية على الإطلاق. فالخدمات العامة لا تزال غير موجودة تقريبا ويواصل النظام السوري فرض قيود لا مبرر لها على إيصال المساعدات الإنسانية. وتدعو فرنسا المجلس إلى أن يتحلى باليقظة على وجه الخصوص فيما يتعلق بتطور الحالة.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، أصبح إعادتها إلى مسارها أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والعراقيل التي يضعها النظام السوري أمام استمرار أعمال اللجنة الدستورية غير مقبولة. فهذه العراقيل تتنافى مع القواعد الإجرائية التي سبق وأن اتفقت عليها الأطراف برعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن. وهي تؤكد مرة أخرى أن النظام ما زال يرفض المشاركة بصدق وبحسن نية في العملية السياسية بعد أكثر من ثماني سنوات من الحرب المدمرة.

إننا نؤيد المبعوث الخاص ونحثه على مواصلة جهوده الحثيثة لكسر حالة الجمود. ويجب أيضا على ضامني مسار أستانا الضغط على النظام. وأخيرا، ندعو المبعوث الخاص إلى أن يبلغ مجلس الأمن بوضوح في إحاطته المقبلة إذا ما وجدت اللجنة نفسها خلال الجولة المقبلة من اجتماعاتها في وضع مماثل للجولة السابقة.

وكما أشار السيد غير بيدرسن في إحاطته، فإن اللجنة الدستورية ليست سوى عنصر واحد من عملية أشمل ترمي إلى تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. ونشجعه على إحراز تقدم مماثل بشأن تهيئة بيئة آمنة محايدة، وهي أمر أساسي لإجراء انتخابات ذات مصداقية تحت إشراف الأمم المتحدة والتي يجب أن يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون. ولن يتمكن السوريون من استعادة مستقبلهم في الانتخابات المقبلة إلا بكفالة ظروف الأمن والحياد هذه.

ويجب أيضا إحراز تقدم على صعيد الإفراج عن المحتجزين. ويؤكد عدم إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين في الاجتماع الأخير للدول الضامنة لمسار أستانا مرة أخرى ضرورة تغيير النطاق والأسلوب وإطلاق يد الأمم المتحدة في هذا الشأن. ولا بد لنا من الاستماع إلى المطالب الملحة للناس الذين واتتهم الجرأة للتغلب على خوفهم والتظاهر في شوارع درعا مرة أخرى للمطالبة بالإفراج عن أحبائهم، ويجب ألا ننسى كيف بدأ النزاع السوري في أوائل عام ٢٠١١.

ومن دون إحراز تقدم ذي مصداقية، سيظل موقف فرنسا والاتحاد الأوروبي بشأن إعادة الإعمار والجزاءات دون تغيير. وسنكون واهمين إذا توقعنا عودة اللاجئين بصورة كريمة وآمنة وطوعية من دون التوصل إلى اتفاق شامل، بما في ذلك توفير ضمانات سياسية وأمنية حقيقية، والتي من دونها لن يأمن اللاجئون على حياتهم. أخيرا، من الضروري أن نكفل وصول الأمم المتحدة بشكل آمن ودون عوائق لرصد ومرافقة العائدين على أرض الواقع، وهو أمر لم يحدث حتى الآن.

إن من مصلحتنا جميعا وضع سورية مجددا على طريق السلام والاستقرار. ولتحقيق تقدم، فإننا بحاجة إلى جهود الجميع واستعادة الوحدة داخل المجلس. وتدعو فرنسا جميع أعضاء المجلس إلى إظهار الوحدة والمسؤولية من أجل المضي قدما على طريق التسوية السياسية، كما تدعوهم إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان السوريين من خلال تأييد مشروع قرار تجديد آلية المساعدة عبر الحدود الذي قدمه القائمون على صياغة النصوص المتعلقة بالشأن الإنساني (S/2019/961).

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أكرر شكري للمبعوث الخاص على كل العمل الذي يضطلع به

فريقه وأشكر السيدة رجاء التلّي على حضورها في القاعة اليوم وعلى رواية قصتها. وإنني في غاية الأسف لما كابدته هي وأسرتها من معاناة.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشكر المبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة الرامية إلى إحلال السلام في سورية، ولكن انهيار المحادثات خلال الاجتماع الثاني للجنة الدستورية جاء مخيبا جدا للآمال. وكما نعلم جميعا، فإن نجاح هذه الاجتماعات التي طال انتظارها يتطلب المشاركة والالتزام الجادين من قبل جميع الأطراف. ونؤيد السيد بيدرسن في موقفه ومفاده أنه يتعين على رئيسي وفدي الحكومة والمعارضة الاتفاق على جدول أعمال قبل أن يتسنى عقد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة. ويؤسفنا محاولات السلطات السورية الرامية إلى فرض شروط رغم وجود اتفاق واسع على أنها غير ضرورية، وذلك بهدف تعطيل المحادثات عن عمد. وندعو هذه السلطات إلى احترام قواعد اللجنة والعودة إلى المفاوضات.

ويساورنا القلق أيضا من أن السلطات السورية تنأى بنفسها على ما يبدو عن اللجنة الدستورية في البيانات الرسمية وفي وسائط الإعلام، مما يوحي بأن الوفد السوري يمثل ”وجهة نظر النظام السوري ولكنه لا يمثل النظام ذاته“. ولذلك، أود أن أطلب من الممثل السوري تبديد هذه الشواغل بأن يؤكد للمجلس مجددا أن وفد بلده المشارك في اللجنة الدستورية هو بالفعل ”وفد الحكومة“.

إننا ندرك أن السيد بيدرسن غير قادر على عرض التفاصيل الكاملة للمفاوضات والتقدم المحرز نحو استئناف المحادثات خلال الإحاطات التي يقدمها، لا سيما بسبب القيود الزمنية، ولكننا نعتقد أنه سيكون من المفيد النظر في وسائل أخرى يمكن من خلالها للسيد بيدرسن مواصلة إطلاع المجلس على التفاصيل.

أشكر مرة أخرى السيدة التلّي على إحاطتها الإعلامية وأود الآن أن أنتقل إلى ما أخبرتنا به. لطالما كان موقف المملكة المتحدة واضحاً بأن العملية السياسية يجب أن تعبر عن شريحة واسعة ومتنوعة من المجتمع السوري. سيتعين علينا أن نبقي مدركين بأن التسوية السياسية الناجحة في سورية تتجاوز الدستور. من الأهمية بمكان المضي قدما في تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويشمل ذلك تهيئة الظروف لعودة اللاجئين، والاستعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢١، والإفراج عن المحتجزين.

لذلك نشعر بقلق شديد لسماع نبأ اعتقال ١٧٤ شخصًا عادوا إلى حمص من مخيم الركبان للمشردين داخلياً، وهو ما حدث بالرغم من حصولهم على تصريح من السلطات السورية وضمانات بعدم تعرضهم للاضطهاد. يجب على السلطات السورية وروسيا أن تظل ملتزمة بكلمتها وأن تحترم الوعود التي قطعتها.

فيما يتعلق بالتعذيب، لا أعتقد أنه يمكنني تقديم وصف أفضل مما قدمه الممثل الألماني. هذه بالفعل حالات مروعة. إنها مرفوضة ولا بد أن تتوقف.

نحن نؤيد المبعوث الخاص في دفعه لجميع مكونات العملية السياسية الأخرى. وأود أن أعيد التأكيد على أن المملكة المتحدة لن تفكر في تقديم أية مساعدات لإعادة الإعمار دون إجراء عملية سياسية موثوقة وموضوعية حقاً.

أود الآن أن أنتقل إلى إدلب. لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الغارات الجوية هناك. ونشير إلى التقارير الواردة في ٢ كانون الأول/ديسمبر عن شن هجمات على أسواق سراقب ومعرة النعمان، والتي أسفرت عن مقتل ١٤ مدنيا على الأقل. لا يمكن تبرير شن هجمات على المستشفيات، كما هو الحال في مخيم قاح للمشردين داخليا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى غيرها من البنية التحتية المدنية، فهذا يتعارض مع اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، من غير المعقول أن تشن السلطات السورية المزيد من مثل هذه الهجمات

في ظل التحقيق الذي يقوم به حاليا مجلس التحقيق. تتطلع المملكة المتحدة إلى تقديم مجلس التحقيق لأحدث المعلومات إلى مجلس الأمن.

إننا نرحب باستمرار وقف إطلاق النار في شمال شرق سورية على نطاق واسع، لكننا نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي أفادت عن وقوع هجوم بالقرب من مدرسة في تل رفعت، والتي تخضع لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردي، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص على الأقل، بمن في ذلك ثمانية أطفال. ندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام وقف إطلاق النار والتزاماتها تجاه المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي.

أود أن أقول بضع كلمات عن اللاجئين السوريين. إن للسوريين الحق في العودة إلى ديارهم طواعية، بأمان وكرامة، وفقا للقانون الإنساني الدولي. نحن نؤيد حكم الأمم المتحدة بأن الظروف في سورية غير مواتية بعد لعودة آمنة وكريمة.

أخيرًا، المملكة المتحدة، وبوصفها عضوًا في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، تفخر بدورها في المعركة الناجحة لتحرير الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش في سورية والعراق. ونظل ملتزمين بضمان الهزيمة الدائمة لهذا التنظيم. ما زال هناك الكثير مما يجب عمله، فلا يمكننا إغفال التهديد الذي يشكله التنظيم، حتى بدون حيازته للأراضي. يجب القضاء على الأيديولوجية الخطيرة والمتفشية لهذه الجماعة.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السفير بيدرسن على إحاطته ونجدد دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب والمصالحة والحوار بين الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني. نحن ندرك العقبات والتحديات الكبيرة التي تم التغلب عليها من أجل الوصول إلى الوضع الحالي. ونحثه على أن يستمر، ودون تردد، على هذا الدرب – والذي ينطوي أحيانًا على منحنيات حادة جدًا – نحو تحديد سياسي واسع النطاق في الجمهورية العربية السورية من أجل إحياء الأمل في مستقبل أفضل لشعب يعاني من صراع استمر تسع سنوات.

نحن ممتنون لمشاركة السيدة التلّي، التي وبصفتها امرأة وناشطة تؤكد وجهة نظرها على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المرأة ويجب أن تؤديه في العملية السياسية في سورية.

تأسف الجمهورية الدومينيكية لعدم تمكن الفريق الصغير من التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال مداولاته في إطار الاجتماع الثاني للجنة الدستورية. نأمل أن يتمكن الطرفان، في المستقبل غير البعيد، من الاتفاق على نقاط مشتركة لتوجيه مناقشاتهما والمضي في جولة جديدة من الاجتماعات. إننا نؤيد النقاط التي أثارها للتو السفير بيدرسن باعتبارها خطوات فورية يتعين اتخاذها لتحقيق ذلك.

نحن على قناعة تامة بأن هذه العملية يجب أن تكون بقيادة سورية. وبالتالي نتفهم أن مجلس الأمن، بوصفه الضامن لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يتحمل مسؤولية مواصلة حث الأطراف على إظهار أكبر قدر ممكن من الالتزام والمرونة من أجل تعزيز تنفيذه بالكامل. فبعد سنوات عديدة من الانتظار وقدر كبير من الانعدام المتبادل للثقة، من الضروري أن تشارك كل من الحكومة والمعارضة في تلك الاجتماعات ويكون لديهما التفويض اللازم للاضطلاع بمهامهما على أساس أن الوضع الحالي هو نقطة اللاعودة في عملية السلام السورية. إنهما بحاجة إلى دعمنا القوي.

أود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب المحددة للغاية فيما يتعلق بالمسألة التي ندرسها اليوم.

أولاً، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن السبيل الوحيد لحل هذا الصراع المعقد للغاية هو على أساس الحوار والمفاوضات السياسية. لا يوجد حل عسكري يمكن أن يفتح الباب أمام مصالحة وطنية مستدامة.

ثانياً، مع اكتساب العملية السياسية للزخم ومضيها قدماً، من الأهمية بمكان أن يتم بناء الثقة بين الفرقاء السوريين بإيماءات ملموسة من جميع الأطراف المعنية. إن احترام اتفاقات وقف إطلاق النار وإنهاء جميع حالات الاحتجاز التعسفي، بما في ذلك احتجاز العاملين الصحيين، والإفراج عن المحتجزين تعسفياً، هي بعض التدابير التي يجب الاستمرار في تنفيذها. نحن نقدر إنجازات الفريق العامل في إطار الجهات الضامنة لمسار أستانا، ونحثهم على السعي لتحقيق نتائج أكثر طموحًا في هذا المضمار.

ثالثا، يعتقد وفد بلادي أن جميع عمليات عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة، وأن تتم في إطار المبادئ التوجيهية المقررة دوليا. يجب السماح للاجئين بالعودة إلى أماكنهم الأصلية أو التي يختارونها، وتلبية احتياجاتهم الأساسية من المعيشة الأوراق الثبوتية، وإتاحة الفرص لمستقبل أفضل في بلدهم.

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة المقررة في برنامج عمل كانون الأول/ديسمبر، أود أن أعرب عن خالص امتناني لوفود بولندا، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت على عملها الممتاز بوصفها أعضاء غير دائمين في المجلس وعلى روح التعاون والزمالة، وامتناني للرئيسة على إدارة أعمالنا بطريقة مهنية وشفافة. أشكر وأهنئ الجميع.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته عن الوضع السياسي في سورية. نرحب بجهوده المتفانية وجهود مكتبه في الاضطلاع بولايته. كما نشكر السيدة رجاء التلّي على إحاطتها وبيانها.

في الإحاطة السابقة للمجلس بشأن الوضع السياسي في سورية (انظر S/PV.8664)، رحبت جنوب أفريقيا بانطلاق اللجنة الدستورية والاجتماع الأول لها، المعقود في جنيف، وأعربت عن أملنا في أن يؤدي ذلك إلى تقدم ملموس نحو عملية مخلصة لوضع الدستور.

ونرحب بعقد الجولة الثانية من محادثات المجموعة الصغيرة المنبثقة عن اللّجنة الدستورية السورية ونلاحظ ضرورة وضع اللبنات الأساسية لإحراز تقدم بشأن المسائل الجوهرية. ونشجع جميع الأطراف على تحديد الالتزام تجاه اللجنة الدستورية بوصفها جزءا فعالا وأساسيا من العملية السياسية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، يحث وفد بلدي مختلف الأطراف على بذل كل جهد ممكن للعمل معا، بدعم من المبعوث الخاص، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال واقعي قبل بدء الجولة المقبلة من المحادثات من أجل توجيه عمل اللجنة. وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية جزء من عملية سياسية أكبر ترمي إلى تحقيق السلام والاستقرار في سورية، فإنها جزء حيوي الأهمية يجب دعمه.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى للعملية السياسية وكوسيلة لدعم عملية اللجنة الدستورية، هناك حاجة إلى بناء الثقة فيما بين مختلف الأطراف والمجتمعات المحلية. ومن شأن اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، على جميع مستويات المجتمع والحكومة، بما في ذلك من خلال إطلاق سراح المحتجزين المدنيين، الإسهام في تضميد الجراح وتحقيق المصالحة. ونحن، في جنوب أفريقيا، نعلم أن الثقة والاطمئنان فيما بين الأطراف عنصر أساسي في أي مفاوضات، ونأمل أن تعود الإجراءات التي تستند إلى تلك المبادئ بالنفع على الجميع. ويكمن الحل الوحيد الطويل الأجل للأزمة الراهنة في سورية في إجراء حوار شامل للجميع بقيادة سورية يعكس صوت الشعب السوري ويصون الحقوق العامة والمصالح الأساسية للمجتمع السوري بأكمله. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باعتباره المخطط الأساسي لحل سياسي طويل الأجل في سورية.

وترى جنوب أفريقيا أن الحالتين السياسية والإنسانية في سورية لا يمكن معالجتهما بمعزل عن بعضهما البعض. فاستمرار العنف وتدهور الحالة الإنسانية يؤثران سلبا على العملية السياسية. وعلى نفس المنوال، سيدعم إحراز التقدم في المجال السياسي الجهود الرامية إلى ضمان أن يعيش جميع السوريين في بيئة يسودها الأمن والأمان والازدهار وخالية من العنف والإرهاب. وقد اجتمع المجلس أمس (انظر S/PV.8694) لمناقشة الحالة الإنسانية في سورية ومحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد برنامج المساعدة عبر الحدود. ونذكّر جميع أعضاء المجلس أن من واجبهم التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن واجبهم الأخلاقي المتمثل في التخفيف من معاناة الشعب السوري. وتدعو جنوب أفريقيا جميع أعضاء المجلس إلى بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل توفيقي وتوافق في الآراء من أجل كفالة تجديد ولاية برنامج المساعدة الإنسانية الحيوية والمنقذة للأرواح.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ورغم أنني غير قادر على رؤيته جيدا بسبب أشعة الشمس القوية الآتية من خلفي، فإنني آمل أن يكون هذا الضوء علامة على مستقبل أكثر إشراقا للعملية السياسية في سورية.

وإنشاء اللجنة الدستورية بداية طيبة للعملية السياسية السورية، حيث بدأت الهيئة الموسعة للجنة والمجموعة الصغيرة المكونة من ٤٥ عضوا أعمالهما في الوقت المقرر منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وترحب الصين بهذا التقدم وتقدر جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، فضلا عن المشاركة البناءة لجميع الأطراف السورية. غير أنه، في الوقت نفسه، هناك اختلافات فيما بين الأطراف السورية في اللجنة الدستورية. وعلى الرغم من أنه أمر لا مفر منه، يحدونا الأمل في أن تحافظ جميع الأطراف على الحوار السياسي من خلال اللجنة الدستورية من أجل تعزيز التفاهم المشترك والثقة المتبادلة.

وتدعم الصين عمل المبعوث الخاص بيدرسن للبناء على الإنجازات التي تحققت بالفعل، وفقا لمبدأ عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ومواصلة النهوض بالعملية السياسية السورية. وينبغي تركيز الاهتمام على الحفاظ على استقلالية أعمال اللجنة الدستورية – فينبغي ألا يكون هناك أي تدخل خارجي أو فرض لقيود زمنية تعسفية. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها احتراما كاملا والإصغاء للمطالب المشروعة للحكومة السورية. لا يمكن تقسييم سورية أو تجزئتها. ونتوقع من أعضاء اللجنة الدستورية وضع مصالح سورية وشعبها في المقدمة والمشاركة في الحوار بإرادة سياسية وروح توفيقية.

وترحب الصين بالجولة الجديدة من حوار أستانا الذي عقدته روسيا وإيران تركيا الأسبوع الماضي في نور سلطان، وتأمل في أن تساعد الأطراف السورية على تجاوز خلافاتها وبناء توافق في الآراء.

ويمثل القضاء على القوى الإرهابية شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق الأمن للشعب السوري كي يتسنى له أن يستأنف حياة سلمية وعادية. وينبغي أن تواصل البلدان العمل وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي من أجل مكافحة جميع أشكال الإرهاب بمعايير موحدة. وقد برزت مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية إلى الصدارة – فقد أصبحت إدلب مرتعا خصبا للإرهاب فضلا عن تزايد خطر انتشار الإرهاب في شمال شرق سورية وهناك أيضا إمكانية عودة تنظيم الدولة الإسلامية من جديد. ومن شأن هذه المستجدات أن تهدد السلام والأمن في سورية والشرق الأوسط والعالم بأسره. وينبغي لجميع الأطراف أن تتجنب اتخاذ إجراءات تقوض الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب وبدلا من

ذلك أن تبذل أقصى جهدها للعمل معا والبحث بجد عن الكيفية التي يمكن بها تقديم الإرهابيين إلى العدالة. ونوصي بأن تولي الأمانة العامة اهتماما وثيقا بالتطورات في مجال مكافحة الإرهاب في سورية وتدفق الإرهابيين هناك، وفي الوقت نفسه الشروع في إنشاء قاعدة بيانات للإرهابيين وتوفير المعلومات ذات الصلة والحسنة التوقيت إلى البلدان المعنية حتى تتمكن من تعزيز الظروف اللازمة لاتخاذ الخطوة التالية في حل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلا عن المشاكل الأخرى.

وإلى جانب العمل على النهوض بالعملية السياسية السورية، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا العمل على تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في سورية من خلال بذل الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية في البلد والتخفيف من حدتها بطريقة شاملة وموضوعية ومتوازنة. وتواجه سورية حاليا جزاءات اقتصادية ونقص في النفط وهياكل أساسية متضررة أو متهالكة، ونقص في موارد إعادة الإعمار وغير ذلك من الصعوبات التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية على أرض الواقع وكان لها أثر سلبي للغاية على حياة الشعب السوري.

وقد فرض العدد الكبير من اللاجئين السوريين ضغوطا اقتصادية واجتماعية على البلدان المجاورة لسورية وأصبح يشكّل أحد عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. وينبغي ألا يرتبط تقديم الإمدادات الإنسانية إلى سورية بأي شروط سياسية مسبقة. ويتعين تنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية في سورية في ظل قدر أكبر من التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية ومع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وتود الصين أن تؤكد مجددا دعمها للعملية السياسية في سورية وهي على استعداد للاضطلاع بدور بناء في الاستعادة المبكرة للسلام والاستقرار والتنمية في سورية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الأطراف بذل جهد مشترك للإسهام في العملية السياسية السورية والمساعدة في بناء الثقة المتبادلة والعمل على تحقيق نفس الهدف من خلال التوصل لحل توفيقي. ولا تؤيد الصين إجراء مناقشات بشأن مسألة حقوق الإنسان في سورية في مجلس الأمن، أو استخدام المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لممارسة الضغوط على سورية أو توجيه اتهامات ضدها. فهذه الإجراءات لا تتماشى مع ولاية مجلس الأمن، كما أنها لا تفضي إلى تهيئة أجواء إيجابية للنهوض بالعملية السياسية السورية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص، غير بيدرسن، على إحاطته الشاملة. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا للسيدة رجاء التلّي، المؤسس المشارك والمدير المشارك لمركز المجتمع المدني والديمقراطية، على مداخلتها.

وقد شددت بولندا مرارا وتكرارا على أن أي حل مستدام للنزاع في سورية يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا تتفاوض عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. ونتفق مع المبعوث الخاص على أن مستقبل سورية ملك للشعب السوري وحده. ويمكن لأعمال اللجنة الدستورية أن تكون بداية لعملية مجدية في ذلك الصدد.

إننا نحث جميع الأطراف، بما في ذلك السلطات في دمشق، على المشاركة بحسن نية في عمل اللجنة الدستورية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية المجتمع المدني في عملية تحقيق السلام والعدالة المستدامين في أي بلد.

ويتعين على جميع أطراف النزاع المشاركة في تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن الحرب السورية جلبت معاناة لا توصف للبلد بأسره. حيث لا يزال الآلاف من الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي. علاوة على ذلك، لا يزال الآلاف في عداد المفقودين ويحرم أقاربهم من أي معلومات بشأن مصيرهم، كما أشار إلى ذلك مقدم الإحاطة. وندعو إلى إطلاق سراحهم، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن. ومن شأن تحقيق التقدم في ذلك المجال أن يساعد على

زيادة الثقة بين الأطراف وأن يسهم بشكل كبير في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام دائم في سورية، وبشكل أحد أهم تدابير بناء الثقة.

ويجب أن تحظى أضعف الفئات في سورية، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والنساء والأطفال، بحماية خاصة. وفي هذا الصدد، كما تمت مناقشة ذلك أمس مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (انظر S/PV.8694)، فإننا ندين أي هجمات تستهدف المرافق الطبية وموظفيها في أي مكان في سورية. فالقانون الإنساني الدولي واضح للغاية. إنه يتطلب من جميع أطراف النزاع التمييز بدقة بين المدنيين والمقاتلين والحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين عند تنفيذ العمليات العسكرية.

وأريد أن أذكّر بأننا ندعم بالكامل الحق في العودة الآمنة للاجئين السوريين الذين فروا من ديارهم. ونعتقد أن الحل الدائم يجب أن يضمن العودة الآمنة والمستدامة والكريمة والطوعية للسوريين إلى بلدهم الأصلي وفقًا للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ونخشى ألا تكون شروط العودة الطوعية للاجئين السوريين، كما حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين متوفرة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نكرر التأكيد على أننا لن نكون مستعدين للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا بعد أن يبدأ التنفيذ الفعلي لعملية انتقال سياسي عامة وحقيقية وشاملة للجميع تتفاوض عليها أطراف النزاع السورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ولأن هذه قد تكون آخر مرة أتحدث فيها عن موضوع سورية في هذه القاعة خلال فترة ولاية بولندا في مجلس الأمن، أود أن أشكر السيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة وأؤكد له دعم بلدي الكامل حتى بعد تركه المجلس. واسمحوا لي أيضا أن أقول إن عضويتنا في مجلس الأمن كانت شرفا وامتيازا وفرصة فريدة وغنية. وأود أن أشكر زملائي أعضاء المجلس على دعمهم وصداقتهم وتعاونهم الممتاز. كما أود أن أشكر شعبة شؤون مجلس الأمن على مساعدتها التي لا تقدر بثمن. وأوجه شكري الخاص أيضا إلى المترجمين الفوريين وموظفي الأمن والمهندسين. لقد بذلنا جميعا جهودا فائقة على مدار العامين الماضيين. كما أشكر زملائي من البعثة البولندية على دعمهم وأدائهم الممتاز في مجلس الأمن وأشيد بالتزامهم وتفانيهم. وأخيرا أتمنى للأعضاء الجدد في مجلس الأمن تمام النجاح والتوفيق.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه يوم مشرق اليوم، ولكن من المؤسف أن السيد هويسغن ليس حاضرا ليشهد إزاحة الستار.

وبشكل أكثر جدية فإننا نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة والسيدة رجاء التلّي على حضورها معنا اليوم.

يتابع وفد بلدي عن كثب تطور اللجنة الدستورية التي تقودها وتديرها سورية بتيسير من الأمم المتحدة. وبالفعل فإن بدء عمل اللجنة واعتماد مدونة قواعد سلوك بتوافق الآراء ومجموعة من الممارسات الإجرائية الأولية، وكذلك الاتفاق على هيئة صياغة مصغرة، هي تطورات جديرة بالثناء. ونشير إلى أن الدورة الثانية للجنة الدستورية، التي عقدت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لم تجر كما كان مخططا لها. وبالطبع فإننا نأسف لعدم التمكن من عقد اجتماع يضم أعضاء هيئة الصياغة المصغرة البالغ عددهم ٤٥ عضوا. لكن وفد بلدي يرى أن هذا جزء من عملية مستمرة نعلم جميعًا أنها أبعد ما تكون عن السهولة. وستنشأ الخلافات دائمًا في مثل هذه العمليات، ولكن الأهم هو استمرار الحوار والمشاورات بين الأطراف المعنية. والأمر يتطلب قبول الحلول الوسط والمرونة. ومع الصبر يمكن التوصل إلى النتيجة النهائية المستهدفة التي تعود بالنفع على الشعب السوري. وينبغي أن يشكل ذلك

الهدف الرئيسي. وتتمنى إندونيسيا بإخلاص أن يتفق الرئيسان المشاركان من وفدي الحكومة والمعارضة في القريب العاجل على جدول الأعمال وعلى سبيل المضي قدماً لعقد الجلسة التالية. وأود أن أبرز ثلاث نقاط أخرى ذات صلة.

أولا، من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء المجلس، دعم عمل اللجنة الدستورية. ويشمل ذلك دعم المبعوث الخاص غير بيدرسن في جهوده لتيسير العملية، بما في ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة. ونأمل أن يتمكن أعضاء اللجنة من التركيز على عملهم من دون تدخل خارجي غير ضروري يمكن أن يعرض العملية الجارية للخطر. ونحن نتفق مع ما أكده السيد بيدرسن في كلمته بخصوص ضرورة رعاية اللجنة الدستورية باستمرار. وهذه ليست كلمة سهلة أو مهمة سهلة. إن نجاح اللجنة الدستورية في هذه المرحلة مهم من أجل بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بخصوص هذه المسألة، وكما ذكر السيد بيدرسن، لفتح الباب أمام عمليات سياسية أوسع نأمل أن تكون مفيدة للشعب السوري. وينبغي لنا في المجلس مواصلة دعم هذا الجهد.

ثانيا، تؤكد إندونيسيا من جديد أهمية قيام جميع الأطراف بإعادة تأكيد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويشكل ذلك أساسا ضروريا لدفع العملية السياسية قدما في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ثالثًا، في حالة عدم وجود حل سياسي، ستستمر الحالة في سورية في التدهور، ويجب ألا نسمح بذلك. ولقد أعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني في سورية، وحثوا على ضرورة وضع حد فوري لمعاناة المدنيين المحتاجين. ونكرر مرة أخرى أن الحل الوحيد المستدام للأزمة يتمثل في القيام بعملية سياسية شاملة بقيادة سورية تستجيب لتطلعات الشعب السوري المشروعة. فالشعب السوري هو فقط من سيقرر مصيره بنفسه.

إننا نقدر مختلف الحوارات الداعمة للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في سورية. ونقدر أيضًا مشاركة مختلف أصحاب المصلحة الذين يودون رؤية السلام في هذه المنطقة. ويجب الاستمرار في هذا النهج البنّاء وتعزيزه. وللمجتمع الدولي دوره في مساعدة سورية على تجاوز الأزمة، كما يتحمل المجلس مسؤولية المساعدة على تخفيف معاناة ملايين المدنيين في سورية. ونأمل أن نفي بهذه المسؤولية اليوم باعتماد مشروع القرار بشأن الآلية العابرة للحدود إن شاء الله.

وعلى صعيد آخر، نود أن نكرر بيان السيدة فرونيتسكا. ولا أعرف ما إذا كان التوقيت مناسبًا لكنني أبلغت أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس، كما نأمل. وبما أن هذه الجلسة هي آخر جلسة مفتوحة مقررة للمجلس هذا العام تود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها لجميع زملائنا والأعضاء المنتهية فترة عضويتهم وهم بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار، وجيراننا في القاعة الكويت، على تعاونهم الوثيق والتزامهم بحفظ السلم والأمن الدوليين. لقد عملنا عن كثب العام الماضي وكان من دواعي سروري الكبير أن نعمل مع جميع الممثلين الدائمين وموظفي البعثات والخبراء والمنسقين السياسيين الذين قاموا بالكثير لمتابعة ولاية المجلس وسعيه لكفالة تحقيق السلم والأمن. ومرة أخرى، نعرب عن أطيب تمنياتنا لجميع الزملاء. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الجدد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير. وأعرب عن تمنياتي بعيد ميلاد سعيد وسنة جديدة سعيدة للجميع.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونحن ندعم جهوده والتزامه بالتوصل إلى تسوية سياسية في سورية. وأود كذلك أن أشكر السيدة رجاء التلّي.

أود أن أتكلم حول نقطتين، أولاهما اللجنة الدستورية وتدابير بناء الثقة. يبدو أن هناك زخما جديدا على المسار

السياسي السوري في أعقاب تكوين اللجنة الدستورية. وثمة أمل في أن تخطو سورية أولى خطواتها نحو السلام بعد تسع سنوات من النزاع. ويؤسفنا أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال في دورتها الثانية. ويبدو أن الحكومة السورية ليست مهتمة كثيرا ببدء عملية شاملة للجميع. ونأمل في أن يغتنم الطرفان فرصة انعقاد الدورة المقبلة للجنة الدستورية، المزمع عقدها في جنيف في المستقبل القريب. وسيجري تقييم درجة حسن نية السلطات السورية على أساس نتائجها.

وحقيقة الأمر أن عمل اللجنة لا يمكن أن يشكل خطوة أولى في العملية السياسية ما لم تلتزم الأطراف التزاما تاما بها. وندعو الدول ذات التأثير على السلطات السورية إلى الضغط عليها لكي تستجيب. غير أن العملية السياسية لا تقتصر على اللجنة الدستورية. وترى بلجيكا أن العدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية. وتتمثل مهمة مختلف أصحاب المصلحة في التوصل إلى فهم مشترك للحقائق بطريقة شفافة وعلى قدم المساواة لضمان تحقيق المصالحة. والمصالحة ليست عملية معزولة بل هي تتويج لطريق طويل وشاق يتعين على الأطراف السير عليه معا في عملية يجب أن يتخللها بناء الثقة. وظل المبعوث الخاص يذكرنا في كل شهر بأهمية وضع تدابير بناء الثقة تلك. ولا يزال الآلاف من السوريين يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفي. وندعو سورية مرة أخرى إلى أن تراعي الأهمية الحاسمة لهذا الملف كعلامة على حسن النية.

ثانيا، إن واقع الحالة الميدانية قاتم. ففي الشمال الشرقي، لا يزال الآلاف الذين نزحوا خلال الغزو التركي مشردين. وفي الشمال الغربي، نتلقى تقارير تشير إلى شن هجوم جديد في إدلب في صباح هذا اليوم، بعد أن كنا قد أُبلغنا في وقت سابق بتصعيد العنف في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وفقا لما يدعو إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتقع على الحكومة مسؤولية خاصة عن تهيئة بيئة يسودها الأمن والأمان والاستقرار والهدوء في سورية وكفالة عدم نشوب أي نزاع مسلح. ويتطلب ذلك أيضا حماية الحقوق القانونية وضمان عدم ملاحقة أي شخص أو قمعه أو تجنيده قسرا في الجيش.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة عن آخر التطورات في العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية ويشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الشاملة. وكذلك نشكر السيدة رجاء التلّي، ممثلة المجتمع المدني السوري، على إحاطتها.

يرحب فد بلدي مرة أخرى ببدء أعمال اللجنة الدستورية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، وهو ما أثنى عليه المجتمع الدولي برمته، والذي جاء بعد ٢٠ شهرا من مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الذي أدى إلى اتخاذ قرار تكوين اللجنة. فتلك التطورات، الناجمة عن جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص والتي أدت إلى إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية على تكوين اللجنة الدستورية، تشكل مؤشرات مشجعة جدا وبصيص أمل في استئناف عملية السلام.

ويرحب وفد بلدي كذلك بعقد الجولة الرابعة عشرة من محادثات أستانا في ١١ كانون الأول/ديسمبر في نور سلطان، والتي جمعت بين إيران وروسيا وتركيا – الجهات الضامنة لعملية أستانا – والحكومة والمعارضة السوريتين والأردن ولبنان والعراق والأمم المتحدة بصفة مراقبين. وقد أكدت الجهات الضامنة لعملية أستانا، في البيان المشترك الذي مهد الطريق لعقد الاجتماع، استمرار التزامها بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية. وأعربت كذلك عن قلقها إزاء تزايد الأنشطة الإرهابية في محافظة إدلب وعن استعدادها للتعاون من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية في سورية، بما في ذلك تنظيم

الدولة وجبهة النصرة والجماعات الأخرى التي صنفتها الأمم المتحدة بأنها إرهابية.

وقد لاحظنا مع الأسف الصعوبات التي صودفت خلال المناقشات التي جرت في جنيف في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر خلال الدورة الثانية للجنة الدستورية والفشل في عقد اجتماع لأعضاء اللجنة الـ ٤٥ بسبب عدم التوصل إلى اتفاق على جدول الأعمال بين الحكومة والمعارضة. وفي هذا السياق، تحث كوت ديفوار جميع الأطراف على مواصلة العمل بصورة بناءة لمواصلة المحادثات. وكذلك ندعو جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين إلى التمسك بالتزامهم بالعملية السياسية ودعمها بقوة. ونناشد أطراف النزاع وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي السورية والاستمرار في اتخاذ تدابير بناء الثقة مثل الإفراج المتبادل أو الأحادي الجانب عن المحتجزين وضمان حماية المدنيين في منطقة تخفيف التوتر في إدلب والمناطق المحيطة بها.

وتدعو كوت ديفوار الأطراف السورية إلى إعطاء الأولوية للحوار ولمصالح الشعب السوري وإلى استئناف أعمال اللجنة الدستورية بغية إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية يمكن أن تكفل السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة. ونحث مجلس الأمن على تقديم كامل دعمه للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري، وفقا للأحكام ذات الصلة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

بما أن هذه هي آخر جلسة علنية مقررة يشارك فيها وفد بلدي قبل نهاية فترة عضويته، أود أن أنقل رسالة امتنان عميق، بالنيابة عن السفير ليون أدوم، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، والرئيس الحسن واتارا، رئيس كوت ديفوار، وحكومة كوت ديفوار وشعبها، إلى أعضاء مجلس الأمن على دعمهم القيم للغاية لكوت ديفوار خلال هاتين السنتين. كما نود أن نشكر بحرارة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وجميع أعضاء الأمانة العامة على دعمهم القيم طوال فترة عضويتنا، ولا سيما أثناء فترة رئاسة كوت ديفوار لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وسأكون مقصرا ما لم أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا العميق للتعاون المثمر بين وفد بلدي وأعضاء المجلس الآخرين المنتهية فترة عضويتهم، متمنيا كل النجاح للأعضاء الجدد. لقد تشرفت كوت ديفوار بالمشاركة في أعمال مجلس الأمن خلال العامين الماضيين وستواصل تبادل خبراتها وقيمها ومبادئها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

السيد بوبوليسيو باردواليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة، وكذلك نشكر السيدة التلّي والسيد بيدرسن على إحاطتيهما الشاملتين في هذا الصباح. ونشيد بالسيد بيدرسن على عمله الدؤوب وحكمته في السعي إلى التقريب بين الأطراف للتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع. وبالنظر إلى أثر النزاع السوري على سكان سورية وعلى الاستقرار الإقليمي، فإننا نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إحراز التقدم في العملية التي تدعمها الأمم المتحدة. ويجب أن يواصل بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار المرفق ٢٢٥٤ (٢٠١٥) توجيه جهودنا.

ولذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء التطورات التي وصفها المبعوث الخاص هذا الصباح، والتي تشير إلى التقدم المحدود المحرز في الجولة الثانية من عمل اللجنة الدستورية، بسبب انعدام الإرادة بشكل واضح لدى الحكومة السورية. وهذه الحالة تتناقض مع الآمال الكبيرة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بعمل اللجنة، التي يُتوقع أن تقوم بصياغة دستور جديد يرسي الأسس السياسية والمؤسسية للسلام المستدام.

ونلاحظ الشعور بالإلحاح لتحقيق نتائج ملموسة بشأن هذه المسألة بسبب الأثر السلبي على مصداقية العملية إذا حدث مزيد من التأخير في التفاهمات الأساسية مثل وضع

الصيغة النهائية لجدول أعمال اللجنة وخطط عملها. ونشجع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، على إبداء مرونة والتزام حقيقيين، بغية إيجاد نقاط التقاء تؤدي إلى مناخ أفضل للتفاهم. وننوه بالدور المركزي الذي يقوم به المبعوث الخاص في هذا الصدد، بصفته مُيسرا ومُسهما في بناء توافق الآراء، ونشدد على الدعم الواسع النطاق الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدمه إليه.

ونعتقد أن من الضروري، بالإضافة إلى الجهود المبذولة داخل اللجنة الدستورية، أن نشجع اعتماد تدابير بناء الثقة التي ستسهم في تهيئة بيئة مواتية على نحو أكبر لتحقيق المصالحة السورية. وعلى وجه الخصوص، نتوقع المزيد من التطورات الموضوعية في تحديد هوية الأشخاص المفقودين وتسليم رفات الموتى وإطلاق سراح المحتجزين والمفقودين. والتحدي الكبير الآخر هو معالجة الحالة الخطيرة التي يواجهها ملايين اللاجئين والمشردين داخليا، والتي لا تتطلب توافر الموارد المالية فحسب، بل الإرادة السياسية في المقام الأول بغية ضمان عودتهم بصورة آمنة وكريمة في إطار المعايير المقبولة دوليا.

ونشدد أيضا على ضرورة تجنب تصعيد النزاع الذي قد يقوض فرص التوصل إلى تسوية سياسية. إن آفاق تحقيق سلام مستدام في سورية، مثلما تتيحه اللجنة الدستورية المذكورة أعلاه، ترتهن إلى حد كبير بالحيلولة دون تحول الحالة في إدلب إلى مأساة إنسانية جديدة.

ونؤكد من جديد التزام بيرو الكامل بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وفي هذا الصدد، فإن أي تخفيف للتصعيد أو أي ترتيبات أخرى، فضلا عن وجود قوات أجنبية، يجب أن يكون دائما ذا طابع مؤقت ويجب ألا يؤدي إلى تقسيم فعلي للبلد.

وكما فعل بعض زملائي قبلي، فإننا نفترض أن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة في الشهر برئاسة الولايات المتحدة ونهاية مشاركتنا في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وكامل أفراد فريقكم على أدائكم المتميز في إدارة أعمالنا في كانون الأول/ديسمبر. كما أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح لوفد فييت نام في رئاسته المقبلة في كانون الثاني/يناير، وكذلك للأعضاء المنتخبين حديثا الذين سينضمون إلى المجلس في عام ٢٠٢٠ – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر. وتود بيرو أن تشكر جميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على دعمهم وتعاونهم وصداقتهم المستمرة خلال هاتين السنتين الحافلتين في جهودنا المشتركة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. لقد كان شرفا لبيرو أن تشارك في مجلس الأمن.

السيد إسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم ونهنئها على رئاستها في كانون الأول/ديسمبر. ونشكر أيضا المبعوث الخاص غير بيدرسن على ما وافانا به من معلومات مستكملة عن آخر المستجدات بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية. ونعرب مجددا عن تقديرنا الكبير لما بذله من جهود ممتازة بصفته ميسر اللجنة الدستورية. كما نشكر السيدة رجاء التلّي على إحاطتها.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية في جنيف، تأسف جمهورية غينيا الاستوائية لعدم إحراز التقدم منذ الجولة الأولى من المناقشات وتشجع مختلف الوفود على التغلب على الخلافات التي حالت دون إقرار جدول أعمال الاجتماع الثاني في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا السياق، فإن عقد جولة ثالثة من المفاوضات أمر لا غنى عنه لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة تخدم مصالح وتطلعات الشعب السوري.

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية متفائلة وتأمل أن يتسنى إيجاد أرضية مشتركة لسد الفجوة بين الأطراف حتى تشارك بصورة موضوعية في عمل اللجنة. ونشير إلى ضرورة

تجنب أي تدخل خارجي، لأن هذه العملية عملية سورية سيادية بصورة كاملة يجب أن تسترشد بالبحث عن التوافق في الآراء حصرا بين الأطراف الوطنية المجتمعة في جنيف. وإذا أريد للعملية السياسية أن تمضي قدماً بشكل حاسم، يجب ألا تكون هناك قوى تسعى إلى تقويض عملية المصالحة فيما بين أبناء الشعب السوري وتعديل دستورهم.

ونوافق على أن التهديد المتمثل في التدخل الخارجي يتعارض بوضوح مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، تواصل حكومة بلدي الاعتماد على المساعي الحميدة للأمم المتحدة وقيادتها لدعم هذه العملية وإنهاء المحاولات الرامية إلى عرقلة عمل اللجنة. ونكرر مرة أخرى التأكيد على وجوب الاحترام الكامل للسيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية طوال هذه العملية. ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة عشرة من مشاورات الدول الضامنة لمسار أستانا في تصميمها على دعم عمل اللجنة والمسائل الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تستعيد السلام والاستقرار في سورية.

ويجب أن نظل واعين بضرورة أن تعمل اللجنة بصورة بناءة، الأمر الذي يتطلب من الجميع اتخاذ إجراءات لمنع التوترات في الشمال الغربي من إعاقة جهودهم. وعلاوة على ذلك، نؤكد مرة أخرى على أهمية تدابير بناء الثقة كوسيلة لتنشيط العملية السياسية. وعلى نحو ما نؤكده مرارا، فمما لا شك فيه أن العمليات الواسعة النطاق لتبادل الإفراج عن المحتجزين والمختطفين يمكن أن تكون خطوة هامة في هذا الصدد.

وعلى صعيد آخر، وعلى غرار زملائي الذين تكلموا قبلي، فإنني أفهم من برنامج عمل هذا الشهر أن هذه الجلسة هي آخر جلسة عادية يشارك فيه وفد جمهورية غينيا الاستوائية كعضو غير دائم في هذه الهيئة الموقرة. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر وفود الاتحاد الروسي والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية على تفانيها المستمر في الحفاظ على الدور الفعال لمجلس الأمن في تعزيز السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما نشكر جميع زملائنا الأعضاء غير الدائمين، بمن فيهم الأعضاء الذين لم تنته فترة ولايتهم بعد، على إسهامهم البناء والمتواصل في وفاء الأعضاء الدائمين بمهمتهم الكبيرة.

وللأعضاء غير الدائمين الجدد الذين سيتولون ولايتهم في ١ كانون الثاني/يناير، أتمنى لهم النجاح في مهامهم.

ونأمل أن يواصل المجلس العمل بروح من التوافق والحكمة لتسوية النزاعات والتهديدات المتزايدة التي تواجه العالم حاليا.

ونشكر الجميع، بمن فيهم موظفو الأمانة العامة وشعبة شؤون مجلس الأمن، فضلا عن المترجمين الشفويين وتقنيي المؤتمرات على تقديم كل الدعم اللازم وعلى كل ما علمونا إياه. ولا يفوتني أن أشكر أيضا موظفي السلك الدبلوماسي وخبراء الأحوال الشخصية والخبراء المحليين التابعين للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية على عملهم ومساهماتهم وتضحياتهم لأجل بلدنا هنا في نيويورك، خاصة وأن غينيا الاستوائية لم تعمل لأي مدة في المجلس من قبل. ونحن فخورون بهم جميعا.

أخيرا، أود القول بأننا إذ نقترب من نهاية فترة عضويتنا في مجلس الأمن، فقد سعت غينيا الاستوائية خلال العامين الماضيين بكل اعتزاز وعزم إلى صون الثقة التي أولاها إيانا الجميع. وحرصنا على العمل وتحقيق الفائدة للبشرية والعالم في سياق سعينا إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين والإسهام في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل النزاعات وتسوية المنازعات، بما يجعل العالم مكانا أفضل لنا جميعا. وقد استلهم كل ذلك من فطرة شعب غينيا الاستوائية ومؤسساتها لما تتسمان به من سلمية ومؤازرة وتفان، بل من الإرادة السياسية والفلسفة السياسية لفخامة أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي أعرب باسمه مرة أخرى عن شكرنا لجميع إدارات الأمم المتحدة على تعاونها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الشاملة. وقد استمعنا باهتمام إلى آرائه عن نهج تيسير عملية التسوية السورية. واستمعنا أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة رجاء التلّي.

ولا تزال روسيا ملتزمة بمبدأ السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة السورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ولأجل النهوض بتلك العملية أنشئت اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة وشرعت في عملها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. ويعد إنشاء اللجنة وانطلاق أعمالها، بمساعدة كبيرة من مسار أستانا، إنجازا كبيرا لا يمكن إنكاره لصالح الشعب السوري. وكما ذكر المبعوث الخاص من قبل، فليس من المتوقع أن يكون عمل اللجنة سهلا. فللمرة الأولى يجلس الطرفان الخصمان في سورية إلى طاولة المفاوضات لمناقشة مستقبل بلدهما، وهو مستقبل يراعي مصالح جميع قطاعات المجتمع السوري. وتلك مسؤولية كبيرة ومهمة صعبة. وخلال الجولة الثانية من الحوار في جنيف، سعى الطرفان إلى التوصل إلى اتفاق على النهج الرئيسية لبذل جهودهما المستقبلية. ونأمل أن تمكنهما الآراء المتباينة التي أعربا عنها من التحضير للاجتماع المقبل على نحو أفضل.

ونرى أن من غير المجدي تهويل الوضع وتوجيه الاتهامات إلى أي من الأطراف. ومن الضروري إعطاء السوريين فرصة لفهم كيفية المضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق فيما بينهم. وقد نص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على المبدأ المحوري لعمل اللجنة الدستورية ويفترض مسبقا تيسير عملية سياسية يتولى قيادتهم السوريون أنفسهم. ويجب على المبعوث الخاص أن يساعدهم على القيام بذلك، ونحن مستعدون بدورنا لدعم جهوده. ويجب علينا ألاّ نمارس الضغط على السوريين أو أن نثقل جهودهم بأطر زمنية غير واقعية. فهم يعكفون الآن في حوار بشأن قضايا مصيرية لا يمكن حلها بين عشية وضحاها. ومن جانبنا، سنشجع جميع الأطراف على اتّباع نهج بناء. تحقيقا لتلك الغاية، سنواصل تعاوننا في إطار أستانا مع شركائنا في إيران تركيا. وشاركنا في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر شاركنا في الاجتماع الدولي الرابع عشر المعقود بصيغة أستانا بشأن سورية في نور سلطان، بمشاركة بناءة من وفود من العراق والأردن ولبنان بصفة مراقبين. وأسفر الاجتماع عن اعتماد بيان مشترك قد يعلم الأعضاء فحواه. وتم التشديد أيضا على أن تستند جميع أنشطة البلدان الضامنة لمسار أستانا إلى الاحترام الصارم لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وإلى جانب المسار السياسي، شملت المناقشات التي جرت في أستانا جوانب أخرى للوضع في سورية مثل تعزيز تدابير بناء الثقة والحالة الإنسانية، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية دونما تمييز أو تسييس أو فرض شروط مسبقة. ويواصل الفريق العامل في إطار مسار أستانا جهوده الرامية إلى كفالة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين. ونود أن نشير في ذلك الصدد إلى أمر تغاضى عنه الكثيرون، وهو أن السلطات السورية قد أفرجت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بوساطة من الأفراد العسكريين الروس، عن ١٢٠ من المحتجزين في إطار عمل إنساني كبير يهدف إلى بناء الثقة. ويهيئ هذا التحول الإيجابي نحو تحسين العمل لأجل التوصل إلى تسوية سياسية الظروف اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة لتقديم مساعدات إنسانية شاملة فضلا عن تقديم العون لإعادة الإعمار في سورية بعد انتهاء النزاع.

ونود أن نشير إلى أن ممثلي الحكومة السورية والمجتمع المدني، فضلا عن المعارضة السورية، بما في ذلك الفصائل التي تسيطر على الجماعات المسلحة، يشاركون في أعمال اللجنة الدستورية. ويعني ذلك مشاركة جميع أصحاب المصلحة الحقيقية في عملية تشكيل المستقبل السياسي لسورية في تلك العملية السلمية. ومع

ذلك، ما يزال الشعب السوري يواجه التهديد من قبل البلطجية والإرهابيين من قبيل المقاتلين من هيئة تحرير الشام، التي صنفها مجلس الأمن بأنها تنظيم إرهابي، وقد تخندقوا في إدلب. ويجب التخلص من الإرهابيين في سورية نهائيا وإلى الأبد.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن سورية لا تزال من كبرى الدول في الشرق الأوسط وأنها جزء لا يتجزأ من العالم العربي. وبالتالي، فإنه لا يمكن انتزاعها جزافا من سياقها الإقليمي العام. ونحث في ذلك الصدد على استعادة دمشق إلى أسرة البلدان العربية في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك سيساعد على استعادة الوئام بين العرب وتحسين الحالة في الشرق الأوسط. وتلك عملية طبيعية وموضوعية وتحرز تقدما على الرغم من المعارضة الخارجية. وندعو جميع المهتمين حقا بإحلال السلام في سورية إلى الانضمام إلى جهودنا بروح بناءة.

وختاما، أود أن أشكر الزملاء الذين سيغادرون مجلس الأمن – والذين ستكون جلسة اليوم الجلسة الأخيرة بالنسبة للكثيرين منهم أو على الأقل الأخيرة في هذه الدورة – على تعاونهم خلال العامين الماضيين. وقد مضينا معا شوطا طويلا وأنجزنا الكثير. وأود أن أشكرهم أيضا على صداقتهم، متمنيا لهم كل التوفيق. وأتمنى للجميع السعادة بعيد الميلاد ورأس السنة الجديدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر السيدة التلّي على تشاطر قصتها الشخصية مع مجلس الأمن اليوم. ومن المهم بالنسبة للمجلس أن يستمع المجلس إلى قصة جهدها وجهود غيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون مخاطر شخصية كبيرة أثناء أداء عملهم. فهم يبذلون جهودا عظيمة وشجاعة لصالح جميع السوريين. ونعرب عن تقديرنا العميق ودعمنا لأصوات ممثلي المجتمع المدني السوري، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في العملية السياسية.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته اليوم وعلى قيادته في غضون هذا العام.

لقد شهدنا تقدما سياسيا ملحوظا بعد ما يقرب من عامين من المفاوضات بفضل عزم المبعوث الخاص بيدرسن واستعداد الأطراف السورية للمضي خطوة إلى الأمام وبدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة المصغرة وتركيا وروسيا. وبعد إطلاق اللجنة الدستورية بصورة ناجحة في تشرين الأول/أكتوبر، رأت الولايات المتحدة وكثيرون من أعضاء المجلس أنه سيكون هناك زخم للمضي نحو وضع مجموعة للإصلاح الدستوري تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). بيد أن وفد نظام الأسد شارك في الجولة الثانية من المفاوضات بشروط مسبقة، ما حال دون إحراز أي تقدم. ولم تكن دعوة النظام إلى الاتفاق على مجموعة من الركائز الوطنية مجرد دعاية مفضوحة فحسب، بل كانت انتهاكا أيضا لروح النظام الداخلي للجنة الدستورية وعرقلة لأداء المبادرة الدبلوماسية الهامة، وهي مبادرة تدعمها الولايات المتحدة، وشركاؤنا في المجموعة المصغرة وفريق مسار أستانا.

ويجب على المجلس في العام الجديد هذا أن يقدم دعمه الكامل لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تيسير عمل اللجنة. وتأكيدا لذلك الدعم، تدعو الولايات المتحدة مكتب المبعوث الخاص إلى تعميم موجزات خطية رسمية لأحدث جولة من اجتماعات اللجنة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو إلى إصدار تقارير مماثلة بعد انعقاد جميع الاجتماعات المقبلة. وبتوفر تقارير خطية يستطيع المجلس أن يعزز جهود المبعوث الخاص السيد بيدرسن الرامية إلى مساءلة الممثلين، ونأمل أن يضع ذلك حدا للتعطيل والتأخير. ولكن إذا كانت دمشق غير جادة في ما يخص عمل اللجنة الدستورية، ينبغي للمجلس أن يعيد النظر في ما إذا كانت اللجنة آلية صالحة لإنتاج الإصلاحات التي دعا إليها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإلى جانب مسألة اللجنة، نتوقع أن نرى في عام ٢٠٢٠ تقدماً يُحرز بشأن هدفين

محددين للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) سيدعمان التقدم في العملية، وهما وقف إطلاق النار من جانب واحد وإطلاق السراح الفوري للمدنيين المحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن.

إن نظام الأسد ومؤيديه – روسيا وإيران – يجب أن يلتزموا فوراً بوقف إطلاق النار على نطاق البلد. وفي هذا الأسبوع، لا تزال الأعمال القتالية الجارية تقتل المدنيين وتزعزع استقرار المنطقة وتهدد بتدمير أي تقدّم أحرزته اللجنة الدستورية. ويجب ألا يكون هناك هجوم في عيد الميلاد بإدلب، وأي هجوم على المدنيين أو البنى التحتية المدنية يجب أن يتوقف.

وتدعو الولايات المتحدة أيضاً نظام الأسد إلى أن يكفل بشكل فوري ومن جانب واحد الإفراج عن المدنيين الذين يحتجزهم في مراكز الاحتجاز والسجون دون مبرر محق والذين يتعرضون أيضاً للتعذيب. وفي هذه اللحظة، نعرض في ردهة بعثتنا الدائمة صوراً مكرّسة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان للعديد من السوريين البالغ عددهم حوالي ١٢٨ ٠٠٠ شخص الذين ما برحوا محتجزين بصورة غير قانونية ويتعرضون، في كثير من الحالات، للتعذيب والقتل على يد نظام الأسد. وأود أن أتطرّق بإيجاز لإحدى القصص الإنسانية وراء الصور المعروضة في واجهتنا.

أصيبت ليلى، وهي مساعدة طبية تعمل مع الهلال الأحمر العربي السوري، برصاص قناص تابع للحكومة ثم اعتقلت – ليس مرة واحدة، بل مرتين – بتهمة تقديمها الدعم المادي للإرهابيين. وتعرضت إلى الضرب بصورة يومية في الحجز التابع للنظام. فماذا كانت جريمتها؟ كانت تقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين أصيبوا أثناء احتجاجهم سلمياً على الإصلاح. وهذا ببساطة أمر شائن.

وللأسف، فقصة ليلى شائعة جداً، وعلى الرغم من أن أفراداً مثلها يظلون يكرسون أنفسهم لتقديم المساعدة الطبية إلى جميع المحتاجين إليها، فإنهم لا يستطيعون العودة بأمان إلى سورية خوفاً من استهدافهم من قبل النظام. ويتعين أن نرى الإفراج الجماعي عن الأشخاص الذين يتم اعتقالهم تعسفياً. وأود أن أكون واضحة اليوم بأنه لن يكون هناك سلام دائم إلى أن يتغيّر سلوك النظام اللاإنساني والمدمر ضد الشعب السوري وتوضع تدابير للمساءلة.

إن الولايات المتحدة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تحقيق تلك الأهداف في الأشهر الـ ١٢ المقبلة سيؤدي إلى حراز تقدم ملموس نحو إنهاء النزاع وإلى السلام المستدام عن طريق التفاوض. ونحن تواقون إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق تلك الأهداف وتحسين جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في السنة المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): أتوجه بالشكر إلى السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته.

انعقدت قبل أيام الجولة الرابعة عشرة لاجتماعات أستانا. وصدر في ختامها بيان تضمن التأكيد على الالتزام بسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وعلى التعاون مع الحكومة السورية حتى القضاء التام على التنظيمات الإرهابية الموجودة على أراضيها، كما تضمّن البيان رفض السيطرة غير الشرعية على حقول النفط في سورية والتأكيد على حق الدولة السورية في استعادتها. وفي حين يتوجه وفد بلادي بالشكر للضامنين الروسي والإيراني، وللدولة المستضيفة كازاخستان، على مساهمتهم في إنجاح أعمال تلك الجولة، فإننا نؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بمخرجات عملية أستانا، بما في ذلك القضاء على التنظيمات الإرهابية المسلحة، وإنهاء كل أشكال التواجد العسكري غير الشرعي، والمساهمة في كل ما يدفع العملية السياسية قدماً.

ونأسف لحقيقة أن النظام التركي ما زال غير مهتم إلى اليوم بالتعامل الجدي والنزيه مع هذه الالتزامات.

لقد انتهت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الجولة الثانية من اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، ولكنها لم تشهد إجراء لقاءات بين أطراف الحوار السوري – السوري، كما لم يتم الاتفاق على جدول أعمال لها، وهو أمر مؤسف يتحمل مسؤوليته وفد ما يسمى الهيئة العليا للمفاوضات، الذي جاء إلى تلك الجولة محمّلاً بجملة من الشروط المسبقة المليئة بالتعنّت والتضليل والتسويف، والمخالفة لما تم التوافق عليه في ورقة المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية للجنة الدستورية.

كما جاء وفد ما يسمى الهيئة العليا للمفاوضات إلى هذه الجولة مسلّحاً بحملة إعلامية عدائية، مخالفاً ما تم الاتفاق عليه من قواعد في مدونة السلوك. وكان جلياً أن هدف هذا الفريق هو عرقلة انطلاق أعمال اللجنة بشكل جدي، وتشويه الحقائق من خلال اتهام الأطراف الأخرى بفعل ذلك. لقد كانت حكومات بعض الدول شريكاً في هذه الحملة الإعلامية المفبركة، عبر تصريحات مسؤوليها وتغطية بعض وسائل إعلامها للجولة الثانية، وذلك بهدف تحريض فريق ما يسمى الهيئة العليا للمفاوضات على ممارسة التضليل وعلى شن الهجوم على الأطراف الأخرى في اللجنة الدستورية. بطبيعة الحال، هذه هي ذات الحكومات التي تمارس مواقف عدائية ضد سورية منذ ٩ سنين إلى اليوم.

ورغم كل ذلك، فقد واجه الوفد الوطني السوري تلك المناورات المكشوفة، والتزم بروح التعاون والإيجابية. وكما علمنا من أعضاء الوفد الوطني السوري، فإنهم اقترحوا أكثر من مرة الدخول إلى قاعة الاجتماعات كي يطرح كل جانب وجهة نظره. غير أن الفريق الآخر اعترض على ذلك وأصرّ على فرض شروط مسبقة وطرح آراء ومرجعيات كان واضحاً أنها مفروضة عليه أصلاً.

لقد كانت رؤية الفريق الوطني السوري قائمة على إعطاء الفرصة لبناء الثقة بين الأطراف المتحاورة، وفتح الباب لمناقشة كل أمر يتعلق بمستقبل سورية. وفي هذا الإطار، علمنا من أعضاء الفريق الوطني السوري أنهم طرحوا بكل شفافية وانفتاح أفكاراً تتعلق بالاتفاق على ركائز وطنية يفترض في أي مواطن سوري أن ينظر إليها بإيجابية، ومنها نبذُ الإرهاب والتطرف والعنف، ورفضُ وجود أي احتلال أو عدوان عسكري، ومواجهة الآثار المدمّرة للحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري. نؤكّد في هذا السياق على أن الفريق الوطني السوري يتمتع بالحرية والمرونة الكافيتين لاتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال المشاورات المكثفة والجادة بين أعضائه، في سبيل تحديد المواقف ورسم النهج البنّاء لمعالجة أي قضايا تطرح أمام اللجنة الدستورية.

لقد استمع وفد بلادي بكل اهتمام لإحاطة السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص لمعالي الأمين العام. وتؤكد الجمهورية العربية السورية في هذا السياق، على ضرورة دعم جهود السيد بيدرسن في تيسير عمل هذه اللجنة وضمان استقلاليتها وملكيتها من قبل السوريين وحدهم، وفي مساعدة الرئيسين المشتركين للجنة الدستورية على قيادة الاجتماعات بشكل فاعل، وذلك وفق المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية لهذه الاجتماعات.

إن ما نسمعه اليوم في مجلس الأمن من بيانات بعض الدول الأعضاء، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، لا يزال يشكل انعكاساً واضحاً لسياسةٍ تدخليةٍ في الشأن الداخلي السوري.

وغني عن البيان أن حكومات هذه الدول، ومعها النظام الحاكم في تركيا وأطراف أخرى، لن تتوقف عن التدخل السافر

في الشأن السوري، سواء من خلال الاستمرار في دعم إرهاب تنظيم هيئة تحرير الشام في إدلب أو التغطية على داعميه، أو من خلال ممارسة العدوان العسكري المباشر على الأراضي السورية، أو من خلال فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري.

إننا نريد أن تكون هذه الصورة واضحة للجميع. فهذه الحكومات لن تتوقف عن ممارسة ذات الأدوار السلبية. وستستمر بالضغط السياسي والاقتصادي على سورية. ولتتذكروا فقط أن من يهاجم الحكومة السورية هنا في مجلس الأمن هم ممثلو دول تحتل قواتها العسكرية أجزاء من الأراضي السورية، وتفرض حكوماتها حصارا اقتصاديا خانقا على الشعب السوري، وتمنع إعادة الإعمار والتعافي، وتعرقل العودة الطوعية للاجئين والمهجرين إلى بيوتهم، وتحتل آبار النفط والغاز في سورية، وتصرح علنا بأنها تحب النفط السوري كثيرا، وأنها قد وضعت يدها عليه، وأنها ستتصرف به كما تشاء.

خلاصة الأمر، هل يتوقع عاقل منا أن يأتي خير من هؤلاء أو من النظام التركي من أجل بناء مستقبل سورية أو من أجل رفاه الشعب السوري وأمنه؟

ختاما، إن الجمهورية العربية السورية كانت وستبقى تمارس سياسة وطنية مستقلة تفرضها مصالح الشعب السوري وقناعاته وسيادته. وهو الأمر الذي يدفعنا كل مرة إلى دعوة بعض الدول الأعضاء هنا إلى التوقف عن استخدام مجلس الأمن كأداة لممارسة الضغط على عمل اللجنة الدستورية، والسماح لها بالعمل بشكل مستقل وبما يرضي السوريين ويجعلهم يطمئنون على دستورهم ومستقبلهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.